● أخبار قصيرة



توغلات للعدو الصهيوني في ريف درعا

شهد ريف درعا الغربي جنوبي سوريا توغلاً جديداً لقوات العدو الصهيوني، حيث دخلت دوريتان عسكريتان منطقتي حوض اليرموك ووادي الرقاد، وسط تحركات للآليات العسكرية وإطلاق نار باتجاه الأحياء السكنية.
وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن إحدى الدوريتين توغلت قرب قرية جملة وأطلقت النار باتجاه منازل المدنيين، فيما داهمت الدورية الثانية، المؤلفة من ثلاث آليات، أحد المنازل في وادي الرقاد، بالتزامن مع تحليق طائرة مسيّرة.
وتأتي هذه التحركات ضمن سلسلة الانتهاكات الصهيونية المتواصلة في الجنوب السوري، بما يشمل التوغلات والمداهمات والاعتقالات، في خرق لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، وسط مخاوف من تداعياتها على أمن واستقرار المنطقة.



ماكرون يتجاهل مطالب الطلبة الفرنسيين ويركز على إدانة العنف

ركّز الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على إدانة أعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات الطلابية، متجاهلاً المطالب الأساسية للمحتجين المتعلقة بتجديد مباني المدارس، وزيادة أعداد المعلمين، وإصلاح الجامعات. وجاء موقفه عقب إصابة مسؤولة تعليمية إثر رشّها بالبنزين أمام مدرسة ثانوية قرب باريس، حيث دعا إلى معاقبة المتورطين بأشد العقوبات، مؤكداً أن العنف لا مكان له في دولة ديمقراطية.
وتشهد فرنسا منذ أيلول/سبتمبر موجة احتجاجات طلابية اتسعت لتشمل نقابات عمالية وناشطين، على خلفية تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع تكاليف الحياة. وفيما تتهم السلطات عناصر وصفتها بالخطرة بالتسلل إلى الاحتجاجات، يشكو طلبة ومحتجون من استخدام الشرطة القوة المفرطة في مواجهتهم، ما يسلط الضوء على اتساع الفجوة بين المطالب الاجتماعية للشارع الفرنسي وخطاب الحكومة الذي يركز على الاضطرابات الأمنية.

روسيا تسقط ٦٢٧ مسيّرة أوكرانية وتستهدف منشآت للطاقة

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن منظومات الدفاع الجوي أسقطت ٦٢٧ مسيّرة أوكرانية خلال ليلة واحدة، بينها ٩٢ مسيّرة فوق مقاطعة لينينغراد، في عملية دفاعية واسعة النطاق.
وفي المقابل، نفذت القوات الروسية ضربات دقيقة استهدفت ثلاث محطات فرعية للكهرباء في مقاطعتي دنيبروبتروفسك وأوديسا، بينها محطات بقدرات ٣٣٠ و١١٠ كيلوفولط، ضمن جهودها لتعطيل البنية التحتية الداعمة للصناعات العسكرية الأوكرانية.
كما استهدفت سفينة شحن في البحر الأسود، جنوب غربي أوديسا، قالت موسكو إنها كانت تنقل أسلحة ومعدات عسكرية للقوات الأوكرانية، في إطار مواصلة الضغط على خطوط الإمداد العسكري لكييف.

وفرض واقع جديد بالقوة

من الاقتحام إلى المصادرة.. الاحتلال يطلق يد جيشه ومستوطنيه لتفكيك جغرافيا الضفة



الوفاق/ لم تعد إجراءات كيان الاحتلال في الضفة الغربية تقتصر على الاقتحامات العسكرية والملاحقات الأمنية واعتداءات المستوطنين، بل باتت تتخذ مساراً متكاملاً يستهدف إعادة تشكيل الواقع الميداني والجغرافي، عبر توسيع السيطرة على الأرض، وتقييد حركة الفلسطينيين، وتقويض ارتباطهم بمصادر رزقهم وممتلكاتهم. فمن وقف الإبلاغ المسبق عن العمليات العسكرية إلى تكثيف الاعتداءات ومصادرة الأراضي وشق الطرق الأمنية وتوسيع المستوطنات، تتزامن خطوات الاحتلال على نحو يوسّع هامش تحرك جيشه ومستوطنيه، ويضع التجمعات الفلسطينية أمام ضغوط متزايدة تهدد استقرارها ووجودها.
وفي تطور يعكس اتساع هذا المسار، أوقف جيش الاحتلال إبلاغ الأجهزة الأمنية الفلسطينية مسبقاً بعمليات الاقتحام، متذرعاً بادعاء تسريب معلومات إلى من يصفهم بـ«المطلوبين». ويتيح القرار تنفيذ العمليات من دون إشعار مسبق، بما يزيد المخاطر على المدنيين وممتلكاتهم، ويقلّص الدور الفلسطيني في إدارة الشؤون الأمنية والميدانية، بالتزامن مع تصاعد الاعتداءات وتوسع الإجراءات الاستيطانية.

بلا إنذار مسبق.. ٣١٣٣ اعتداءً خلال شهر واحد

ويتزامن القرار مع ارتفاع ملحوظ في حجم الاعتداءات، إذ أفادت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» بأن جنود الاحتلال والمستوطنين نفّذوا ٣١٣٣ اعتداءً خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بزيادة بلغت ٥٢,٨٪ مقارنةً بشهر سبتمبر/ أيلول. وتوزعت الاعتداءات بين ١٧٦٤ اعتداءً نفذها الجنود و١٣٦٩ ارتكبها المستوطنون، الذين ارتفعت هجماتهم بنسبة ١١١,٦٪.
وشملت الاعتداءات اقتحامات ومداهمات واعتداءات جسدية وتخريباً للممتلكات والأراضي الزراعية، إلى جانب منع المزارعين من الوصول إلى حقولهم. وبرز التصعيد خصوصاً خلال موسم قطف الزيتون، حيث تعرض الفلسطينيون لمضايقات واعتداءات طاولت الأشخاص والأشجار والمعدات الزراعية، ما يهدد مصدراً أساسياً للدخل بالنسبة إلى آلاف العائلات. وتعكس هذه الأرقام اتساع نطاق الاعتداءات وتعدد الجهات المنفذة لها، في ظل تداخل العمليات العسكرية مع تحركات المستوطنين، ولا سيما في القرى والتجمعات القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

أوامر عسكرية ومصادرة أراضٍ.. توسيع السيطرة على الأرض

وفي إطار الاستيلاء على الأراضي، أصدرت سلطات الاحتلال أوامر بوضع اليد على مساحات في محافظة جنين لإنشاء محورين أمنيين حول مستوطنتَي «غنايم» و«كاديم»، اللتين أعادت إنشاءهما خلال العام الجاري بعد إخلائهما عام ٢٠٠٥. ويأتي ذلك في سياق إعادة تهيئة محيط المواقع الاستيطانية بشبكة من الطرق والمنشآت الأمنية التي تعزز الوجود الاستيطاني وتوسع نطاق السيطرة المحيطة به.
وامتدت الإجراءات إلى أراضي بلدات دير نظام وأم صفا وعطارة في محافظة رام الله والبيرة، لشق طرق أمنية تربط المواقع الاستيطانية بعضها ببعض. ولا تقتصر هذه المشاريع على الأراضي المصنفة «أراضي دولة»، بل تستهدف أيضاً مناطق ذات ملكيات وحقوق فلسطينية، ما يهدد أصحابها بفقدان القدرة على استخدامها واستثمارها، ويؤدي إلى تقطيع التواصل الجغرافي بين البلدات والقرى.
وبالتوازي، أعلنت سلطات الاحتلال مساحات واسعة من أراضي بيتللو والمزرعة القبلية ودير عمار، شمال غرب رام الله، «أملاك حكومة»، في خطوة تمهّد لإعادة تخصيصها لأغراض استيطانية. كما كشفت الهيئة عن إعلانات لمنح تراخيص استخدام مؤقت للرعي في أراضٍ مصنفة «أراضي دولة» بمحافظات سلفيت وجنين وطوباس ورام الله والبيرة.
وتطال هذه الإجراءات التجمعات الزراعية والرعوية بصورة مباشرة، إذ تهدد مصادر دخل العائلات التي تعتمد على الأراضي والمراعي وتربية المواشي، وتزيد القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية.

«الخط القرمزي».. عزل ١١٨ ألف دونم في الأغوار

وفي الأغوار الشمالية والوسطى، يتواصل تنفيذ مشروع «الخط القرمزي»، الذي يهدد بعزل نحو ١١٨ ألف دونم وحرمان مئات العائلات الفلسطينية من أراضيها ومصادر رزقها. ويتضمن المشروع شق طرق عسكرية وحفر خنادق وإقامة سواتر ترابية وأسلاك شائكة وأسوار ومنظومات مراقبة، بما يؤدي إلى تقطيع التواصل بين التجمعات الفلسطينية وأراضيها الزراعية ومصادر المياه والمراعي.
ولا تقتصر تداعيات المشروع على عزل الأراضي، بل تمتد إلى تهديد المنازل والمنشآت الزراعية وحظائر الأغنام وشبكات الري، بما ينعكس على النشاط الزراعي والرعوي الذي يشكل أساساً لمعيشة مئات العائلات. كما يؤدي تقييد الوصول إلى الأراضي والمياه والمراعي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والمعيشية على التجمعات الفلسطينية في المنطقة.

٧٨١٥ وحدة استيطانية و٣١ ميداناً للرماية

وعلى صعيد التوسع الاستيطاني، طرحت سلطات الاحتلال عطاءً لبناء ٧٣٢ وحدة في مستوطنة «جفعوت» غرب بيت لحم، ضمن مشروع يشمل مباني سكنية ومنشآت تجارية ومؤسسات عامة، بما يعزز البنية السكانية والخدمية للمستوطنة. ووفق مراجعة «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» لسجل «سلطة أراضي إسرائيل»، نُشر منذ مطلع العام وحتى الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني ما لا يقل عن ٢٨ عطاءً لتسويق أراضٍ في الضفة والقدس، بينها ١٨ عطاءً لمشاريع سكنية تضم ٧٨١٥ وحدة استيطانية. وتعكس هذه الأرقام اتساع النشاط المرتبط بتوسيع المستوطنات، من خلال تسويق الأراضي وإقامة الوحدات السكنية وتطوير المنشآت والخدمات.
وفي مسار موازٍ، صادقت سلطات الاحتلال على مخطط لإقامة ميادين للرماية والتدريب على السلاح في ٣١ موقعاً استيطانياً بالضفة والقدس، تشمل مناطق في جنوب نابلس ومحيط القدس وأريحا والأغوار. ويأتي ذلك بالتزامن مع تزايد طلبات الحصول على تراخيص السلاح منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، في خطوة توسع مرافق التدريب على استخدامه داخل المستوطنات.
ويضيف هذا المخطط بعداً أمنياً إلى التوسع الاستيطاني، في وقت تشهد فيه القرى والتجمعات الفلسطينية المحاذية للمستوطنات اعتداءات متكررة على السكان والممتلكات، ما يثير مخاوف من انعكاسات زيادة انتشار السلاح والتدريب عليه في هذه المناطق.

من الاقتحام إلى الاستيطان.. إعادة تشكيل جغرافيا الضفة

وتكشف هذه الإجراءات المتزامنة عن تداخل واضح بين المسارات العسكرية والاستيطانية والإدارية، بدءاً من وقف الإبلاغ المسبق عن الاقتحامات، مروراً بتصاعد اعتداءات الجنود والمستوطنين، وصولاً إلى مصادرة الأراضي وشق الطرق وعزل التجمعات وتوسيع المستوطنات وتجهيز ميادين الرماية.
فبينما تتسع العمليات العسكرية والقيود المفروضة على الفلسطينيين، تتواصل الإجراءات التي تضع مساحات إضافية من الأراضي تحت السيطرة الإسرائيلية، وتعيد توظيفها في مشاريع أمنية واستيطانية. وتنعكس هذه السياسات على حرية الحركة والوصول إلى الأراضي الزراعية والمياه والمراعي، كما تهدد المنازل والممتلكات ومصادر الرزق.
ختاماً، بين الاقتحامات بلا إنذار، والاعتداءات المتصاعدة، ومشاريع المصادرة والعزل والتوسع الاستيطاني، تتشكل معالم واقع جديد في الضفة الغربية، تتراجع فيه المساحات المتاحة للفلسطينيين وتزداد القيود على وجودهم وحياتهم اليومية. فالمسألة لم تعد مرتبطة بإجراءات عسكرية متفرقة أو مشاريع استيطانية منفصلة، بل بمسارات متداخلة تطاول الأرض والسكان والموارد، وتعيد رسم الخريطة الميدانية عبر توسيع السيطرة الصهيونية وتفكيك التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية، بما ينذر بمزيد من التحولات في مستقبل الضفة الغربية.

٣١٣٣ اعتداءً خلال شهر واحد، وأوامر بمصادرة الأراضي وعزل ١١٨ ألف دونم، ومشاريع استيطانية توسّع السيطرة الصهيونية على الضفة

من وقف التنسيق الأمني المسبق إلى تسليح المستوطنين وشق الطرق العسكرية، تتكامل الإجراءات لتقييد الفلسطينيين وتغيير معالم الأرض وفرض وقائع جديدة

أطباء بلا حدود تحذّر.. تفشّي الإسهال المائي في حجة اليمنية يهدد حياة الأطفال



تواجه محافظة حجة اليمنية تفشياً متصاعداً للإسهال المائي الحاد، بعدما تضاعفت الإصابات خلال الأسابيع الأربعة الماضية، ليتجاوز إجمالي الحالات المبلّغ عنها منذ تموز/يوليو ٢,٩٠٠ إصابة، وسط مخاوف من تزايد المخاطر الصحية، خصوصاً على الأطفال دون التاسعة، الذين يشكّلون الفئة الأكثر تضرراً من التفشي الحالي.
وقالت منظمة «أطباء بلا حدود» إنها تعمل بالتعاون مع السلطات الصحية على توسيع خدمات العلاج في مديريتي عبس وحجة، لمواجهة الارتفاع المتواصل في الإصابات، في ظل استمرار هطول الأمطار وتدهور الظروف الصحية والمعيشية.
وفي مديرية عبس، رفعت المنظمة الطاقة الاستيعابية لمركز علاج الإسهال المائي الحاد من ٢٥ إلى ٥٠ سريراً، بعدما استقبل ١,٤٠٨ مرضى بين منتصف تموز ومنتصف تشرين الأول/ أكتوبر، كما تدعم ثلاث نقاط للإماهة الفموية، اثنتان منها داخل مخيمات النازحين. وفي مديرية حجة، دعمت المنظمة وحدة العلاج في المستشفى الجمهوري، ورفعت سعتها إلى ٣٧ سريراً، حيث استقبلت ١٧١ مصاباً خلال الأيام العشرة الأولى، كان ٣٠٪ منهم أطفالاً دون الخامسة. وحذّرت المنظمة من أن المرض قد يؤدي إلى جفاف شديد خلال ساعات، مؤكدة أهمية توفير العلاج المبكر بالقرب من التجمعات السكانية لتجنب الوفيات.
وأرجعت تفاقم الأزمة إلى سنوات النزاع التي أضعفت القطاع الصحي والبنية التحتية، إلى جانب تراجع التمويل الإنساني وانسحاب منظمات الإغاثة، ما قلّص فرص حصول السكان، خصوصاً النازحين والفئات الأشد فقراً، على الرعاية الصحية ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. ودعت المنظمة المانحين إلى توفير تمويل عاجل ومستدام لضمان استمرار الخدمات الصحية وإنقاذ حياة المتضررين.

واشنطن تتهرّب من المحاسبة الأممية وتفضح ازدواجية معاييرها في ملف حقوق الإنسان



تواصل الولايات المتحدة سياسة الإفلات من الرقابة الدولية، مع اتجاهها إلى مقاطعة اجتماع أممي مخصص لمراجعة سجلّها في مجال حقوق الإنسان خلال عهد دونالد ترامب، في خطوة تكشف رفض واشنطن الخضوع للمساءلة، رغم استمرارها في تقديم نفسها مدافعاً عن الحقوق والحريات على الساحة الدولية. ووفق مسودة وثيقة أممية وتصريحات دبلوماسيين، يُرجّح أن يؤدي الغياب الأمريكي إلى تأجيل الاجتماع حتى كانون الثاني/يناير المقبل، لتكون واشنطن قد تغيّبت للسنة الثانية على التوالي عن مراجعة سجلّها الحقوقي، في موقف يثير تساؤلات جدية حول استعدادها للالتزام بآليات الرقابة الدولية التي تطالب الدول الأخرى باحترامها.
وتأتي هذه الخطوة امتداداً لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بذريعة ما وصفته بالتحيّز ضد الكيان الصهيوني، في وقت تواجه فيه انتقادات بشأن ممارساتها، ولا سيما عمليات ترحيل المهاجرين التي أثارت ملاحظات خبراء أمميين. وفي محاولة لتبرير المقاطعة، شنّت وزارة الخارجية الأمريكية هجوماً على المجلس، معتبرةً أن المشاركة تعني تأييد عمله، ومتهمّةً إياه بمعاداة الولايات المتحدة، من دون تقديم إجابات بشأن الانتقادات الموجهة إلى سجلّها الحقوقي. ويكشف الموقف الأمريكي تناقضاً واضحاً بين الخطاب الذي تتبناه واشنطن بشأن حماية حقوق الإنسان وممارساتها تجاه مؤسسات الرقابة الدولية، إذ ترفض إخضاع سجلّها للتقييم، في وقت تواصل فيه استخدام ملف الحقوق والحريات في انتقاد دول أخرى. وتضع هذه المقاطعة مصداقية الالتزامات الأمريكية أمام اختبار جديد، وتعزز الانتقادات الموجهة إلى سياسة ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والمساءلة الدولية.